

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - تعتبر من المنافع العمومية الرصيلة المقتضى انشاؤها بين ترعة الجبادة وبحر طناح بنواحي ميت عزون ودبو عوام وكوم بنى مراس بمركز المنصورة بمديرية الدقهلية وكذا الأرض اللازمة لهذا العمل وحصل الاتفاق عليها مع أربابها ومساحتها ١٠ فدادين و ٢١ قيراطا و ١٨ سهما بناحيي ميت عزون وكوم بنى مراس المذكورين وهي الميمنة باللون الأصفر على الرسم الملحق برسومنا هذا .

مادة ٢ - نزع بالطرق المعتادة وحسب القواعد المتبعة ملكية الأرض التي يستدعيها العمل المذكور ولم يحصل الاتفاق عليها مع أربابها ومساحتها ٧ فدادين و ١٨ قيراطا و ٢١ سهما بناحيي ميت عزون ودبو عوام وهي ميمنة باللون الخشن على الرسم ومدونة بالكشفيين الملحقين بهذا المرسوم .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى المتخذ في ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٥ (١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٦)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأشغال العمومية وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء
عثمان محرم مرقص حنا عدلى يكن

كشوف

بيان الأرض الزراعية اللازمة لأجل انشاء توصلة بين ترعة الجبادة وبحر طناح بناحيي ميت عزون ودبو عوام بمركز المنصورة بمديرية الدقهلية (مشروع نمرة ٩٨٣) .

(حسب المنصوص بالفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون نزع الملكية) .

ناحية ميت عزون :

حوض الساحل نمرة ٧ :

نمرة ١ - قطعة مساحتها ٣ فدادين و ١٤ قيراطا و ٢١ سهما .

الحد البحرى باقى أطيان المسالك والشرق القطعة نمرة ١ بحوض المعبره نمرة ٨ والقبيل بمضد حدود ناحية دبو عوام وبمضد القطعة نمرة ٢ والغربى جسر بحر طناح .

نمرة ٢ - قطعة مساحتها ٢١ سهما .

الحد البحرى القطعة نمرة ١ والشرق والغربى تقطعا تقابل الحد البحرى بالحد القبلى والقبيل حدود ناحية دبو عوام .

مكثفة نمرة ٢٢٢ ، ملك يوسف أفندى شنبوى .

حوض المعبره نمرة ٨ :

نمرة ١ - قطعة مساحتها فدان واحد و ٢١ قيراطا و ١٨ سهما .

الحد البحرى باقى أطيان المسالك والشرق القطعة نمرة ٢ والقبيل بمضد القطعة نمرة ١ مكرر وبمضد حدود ناحية دبو عوام والغربى القطعة نمرة ١ بحوض الساحل نمرة ٧

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٧

بالغاء القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٩ الصادر في ١٢ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب في وزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفى المحافظات والمديريات .

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يلغى القانون الصادر في ٢٠ رمضان سنة ١٣٣٧ (١٠ يونيه سنة ١٩١٩) بشأن تأليف مجلس تأديب بوزارة الداخلية للنظر في بعض المخالفات والتقصيرات الواقعة من موظفى المحافظات والمديريات .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويسمى به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر برأى المتخذ في ٦ رجب سنة ١٣٤٥ (١٠ يناير سنة ١٩٢٧)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحفانية وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء
أحمد زكى أبو السعود عدلى يكن

مرسوم

بشأن الرصيلة المقتضى انشاؤها بين ترعة الجبادة وبحر طناح بنواحي تابعة لمركز المنصورة بمديرية الدقهلية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على قانونى نزع الملكية للمنفعة العمومية الصادرين في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦ و ٢٤ أبريل سنة ١٩١٧ ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛